

Distr.: General  
17 October 2012  
Arabic  
Original: Spanish



## رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كولومبيا في تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر المرفق).  
وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي، عقب مشاورات أجريت مع سائر أعضاء مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نستور أوزوريو  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

071112 051112 12-55481 (A)



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كولومبيا (تموز/يوليه ٢٠١٢)

#### مقدمة

اتبع مجلس الأمن، برئاسة كولومبيا في تموز/يوليه ٢٠١٢، نمط نشاط مكثف كما يتبين من برنامج عمله. ونظر المجلس في بنود جدول الأعمال المتعلقة بأفريقيا المتصلة ببيرووندي، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، والصومال، والصومال/إريتريا، وتقارير الأمين العام عن السودان، وغرب أفريقيا، والسلام والأمن في أفريقيا، والحالة في ليبيا. وناقش المجلس أيضا الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، والعراق، والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واليمن. وفيما يتعلق بأوروبا، نظرا المجلس في مسائل تتعلق بقبرص وكوسوفو. واستمع المجلس أيضا إلى تقارير من رئيسي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ولجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

وعقد المجلس أيضا مناقشة مفتوحة للنظر في موضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وواصل بحث هذه المسألة في إطار حوار تفاعلي غير رسمي.

وفي شهر تموز/يوليه، عقد المجلس ١٨ جلسة عامة و ٢٠ جلسة من جلسات المشاورات غير الرسمية، وجلسة واحدة للحوار التفاعلي، و ٤ جلسات خاصة. واتخذ المجلس ثمانية قرارات وأصدر ٩ بيانات موجهة إلى الصحافة.

#### أفريقيا

##### الحالة في بوروندي

وفقا للقرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، استمع المجلس في ٥ تموز/يوليه إلى إحاطة قدمتها كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بشأن تنفيذ ولاية المكتب والقرار ٢٠٢٧ (٢٠١١). وأفادت الممثلة الخاصة بأن بوروندي ما فتئت، منذ أن قدمت إحاطتها الأخيرة إلى المجلس، تقترح استراتيجيات للقطاعات البالغة الأهمية، لا سيما باعتماد استراتيجيتها الجديدة للحد من الفقر ومباشرة تنفيذ استراتيجيتها

للحكم السليم ومكافحة الفساد. وتناولت الممثلة الخاصة النقاط المرجعية للانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى وجود اعتيادي للأمم المتحدة في شكل فريق قطري في نهاية المطاف كما طلب ذلك مجلس الأمن في قراره ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١). (انظر S/2012/310). وأكدت أن تلك النقاط المرجعية وما يرتبط بها من مؤشرات صيغت بالتشاور مع حكومة بوروندي، والفريق القطري الموسع للأمم المتحدة في بوروندي وفرقة عمل الأمم المتحدة المتكاملة المعنية ببوروندي في نيويورك.

وفي الجلسة نفسها، ألقى كل من بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا، وإرمنغيلد نيونزيمبا، الممثل الدائم لبوروندي، كلمة أمام المجلس.

وتلت الإحاطة مشاورات غير رسمية. ونوه أعضاء المجلس بالتقدم الهام المحرز في بوروندي وأعربوا عن قلقهم إزاء هشاشة بعض تلك الإنجازات. وأكد أعضاء المجلس أهمية تنفيذ النقاط المرجعية للأمين العام، وفي هذا الصدد، فقد وجه رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تموز/يوليه رسالة إلى الأمين العام (S/2012/584) أعرب فيها المجلس عن تأييده لتلك النقاط المرجعية وتطلع إلى أن يقدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في غضون ستة أشهر، بيانات وتقييمات أساسية عن كل مسألة، تتضمن ملاحظات عن التوقيت والتوجهات ودور المكتب في التنفيذ.

### كوت ديفوار

في ١٠ تموز/يوليه، عقدت جلسة خاصة استمع خلالها المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى إحاطة قدمها ألبرت جيرارد كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة، عن طريق التداول بالفيديو.

وفي ١٨ تموز/يوليه، تلقى المجلس التقرير المرحلي الثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506) واستمع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص. وأدلى الممثل الدائم لكوت ديفوار، يوسفو بامبا، ببيان أيضاً. وركز الممثل الخاص في إحاطته على التقدم المحرز في إعادة إرساء السلام والاستقرار في كوت ديفوار منذ نهاية أزمة ما بعد الانتخابات، وتوصيات الأمين العام لتجديد ولاية العملية وخفض العنصر العسكري للبعثة. كما أشار الممثل الخاص إلى ضرورة تعزيز المصالحة الوطنية، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، بما في ذلك مسألة حيازة الأراضي والمواطنة، وكذا التصدي للوضع الأمني في المنطقة الغربية من كوت ديفوار.

وأقر أعضاء المجلس بالتقدم المحرز على صعيد السلام والاستقرار، وأكدوا على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتصدي للتهديدات العابرة للحدود في المنطقة الغربية من كوت ديفوار، بما في ذلك وجود أسلحة غير مشروعة، يمكن أن تؤثر في عملية المصالحة وتسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ودعا بعض الأعضاء إلى زيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفيما بين بلدان المنطقة من أجل التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية المشتركة. وفي ٢٦ تموز/يوليه، قرر المجلس، بموجب قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢) تمديد ولاية العملية لفترة ١٢ شهرا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقرر المجلس أيضا تأييد توصية الأمين العام بخفض ما يعادل حجم كتيبة كجزء من العنصر العسكري للعملية، وأن يظل قوام عنصر الشرطة محددًا في ١٥٥٥ فردًا. وأذن المجلس أيضا بنقل ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومدد حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ الإذن الممنوح للقوات الفرنسية من أجل تقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأخيرا، أذن المجلس لعملية الأمم المتحدة بأن تقدم المساعدة إلى سلطات كوت ديفوار في إجراء الانتخابات المحلية.

### الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ تموز/يوليه، اعتمد بيان صحفي أدان فيه المجلس الهجمات التي شنتها حركة ٢٣ آذار/مارس على أفراد لحفظ السلام تابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية يوم ٥ تموز/يوليه، وأهاب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكفل الإسراع بتقديم مرتكبي تلك الهجمات إلى العدالة، وكرر تأكيد طلبه بأن تكف حركة ٢٣ آذار/مارس وكافة الجماعات المسلحة فورًا عن جميع أشكال العنف.

وفي ١٠ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها، في إطار مشاورات غير رسمية، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، روجر ميس، عن طريق التداول بالفيديو، بشأن التطورات في المقاطعات الشرقية من البلد، لا سيما كيفو الشمالية. وأفاد الممثل الخاص أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل عملياتها ضد حركة ٢٣ آذار/مارس، وأبلغ عن الأعمال العدائية قرب غوما. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية العسيرة وتزايد أعداد المشردين. كما أشار إلى الاجتماع المقبل للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي من المقرر عقده على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في

أديس أبابا، حيث ستناقش الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كبادرة إيجابية من بواذر التعاون الإقليمي.

تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن هذه المسألة وحلّوا الأحداث الجارية، فأعربوا عن قلقهم من تدهور الوضع وعن ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبرز أعضاء المجلس أيضاً أهمية التعاون بين دول المنطقة، وأعربوا عن تأييدهم لأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة.

وفي ١٦ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة أدان فيه هجمات متمردية حركة ٢٣ آذار/مارس، وأعرب فيه عن قلقه العميق إزاء شدة تدهور الوضع في مقاطعة كيفو الشمالية، وتفاقم الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحاط المجلس علماً مع الاهتمام بتقرير المؤتمر الدولي عن الاجتماع الاستثنائي المشترك بين الوزارات لمنطقة البحيرات الكبرى المعني بالوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعقود في ١١ تموز/يوليه بأديس أبابا، وحث المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على تنفيذ الآليات الثنائية والإقليمية بالكامل لمعالجة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات غير رسمية لمواصلة النظر في الأحداث التي جرت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة الوضع في روتشورو. وأطلع الممثل الخاص للمجلس عن طريق التداول بالفيديو، وأعرب عن قلقه إزاء تدهور الوضع وتساعد أعمال متمردية حركة ٢٣ آذار/مارس، مما ألحق الضرر بمناطق مختلفة من كيفو الشمالية. وتناول الممثل الخاص أنشطة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدراتها، والصعوبات التي واجهتها للرد على الأنشطة المسلحة لجماعات متمردة موجودة في شرق البلاد، ودور البعثة والجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي دعماً لجهود الحكومة من أجل إيجاد حل للوضع الراهن.

### الحالة في غينيا - بيساو

تلقى المجلس في ٢٦ تموز/يوليه تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/554)، واستمع إلى إحاطة من جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب. وشارك في الاجتماع أيضاً كل من السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام، والسفير يوسفو بامبا، الممثل الدائم

لكوت ديفوار، نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسفير أنطونيو غومندي، الممثل الدائم لموزامبيق، نيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام إفادة عن التطورات السياسية الرئيسية والوضع الأمني في غينيا - بيساو منذ اتخاذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وأكد مجدداً أهمية تعزيز الاستجابات المنسقة وإيجاد حل توافقي ومستدام للأزمة السياسية في غينيا - بيساو.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة استعادة النظام الدستوري، وفقاً للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ومواصلة الضغط على قادة الانقلاب. وشدد معظم أعضاء المجلس على أهمية التوصل إلى حل شامل ومستدام تقبله جميع الأطراف المعنية في غينيا - بيساو. وكرروا، بالمثل، دعوتهم لوضع استراتيجية مشتركة لإيجاد حل سريع للأزمة عن طريق تنسيق الجهود الدولية على نحو متسق ومتناغم. وأكد العديد من أعضاء المجلس على أهمية الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، أدلى أعضاء المجلس ببيان للصحافة أشاروا فيه إلى القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) وأكدوا مجدداً مطالبهم من أجل الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في غينيا - بيساو، ودعوا جميع الأطراف السياسية والمجتمع المدني للمشاركة بالتراضي في عملية انتقال شاملة تتولى جهات وطنية زمام أمورها، وفي إقامة حوار حقيقي. وشجعوا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على العمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على دعم هذه العملية.

### الحالة في ليبيا

في ٢ تموز/يوليه، استمع المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمتها نيفي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، أقرت فيها بالتقدم المحرز في البلاد والتزام السلطات الوطنية بتعزيز مؤسسات وسياسات حقوق الإنسان، وبالعامل من أجل المصالحة الوطنية. ومع ذلك، أعربت عن قلقها إزاء ما أبلغ عنه من حالات التعذيب والاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء والتمييز. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن حالة حقوق الإنسان في البلاد، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم السلطات الوطنية على نحو أفضل لتحسين الوضع.

وفي ١٠ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة رحب فيه بإجراء الانتخابات الوطنية الأولى، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، في ليبيا منذ نصف قرن تقريباً. وهنأ المجلس الشعب الليبي في هذه المناسبة وأشاد بمشاركة السلمية في العملية.

وفي جلسة إحاطة عقدت في ١٨ تموز/يوليه، أبلغ إيان مارتين، الممثل الخاص للأمين العام، المجلس عن الانتخابات التي أجريت في ليبيا في ٧ تموز/يوليه. وأبرز المشاركة الواسعة والجهود التي بذلتها المؤسسات الوطنية لتحقيق عملية انتخابية شفافة وشاملة. وركز أيضاً في عرضه على التحديات المستقبلية، من قبيل تعيين حكومة جديدة، واعتماد الدستور، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان.

وفي إطار المشاورات غير الرسمية التي تلت ذلك، ناقش أعضاء المجلس نتائج العملية الانتخابية، ورحبوا بها، وتبادلوا وجهات النظر بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها مستقبلاً لتعزيز التحول السلمي في البلاد. وناقش أعضاء المجلس مسائل من بينها ما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، واعتماد الدستور، والمؤسسات الأمنية، ومراقبة الحدود، وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا. ودعا أحد الوفود حلف شمال الأطلسي إلى إجراء تحقيق في الحوادث التي أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين أثناء عملياته العسكرية في ذلك البلد.

#### لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

في ٢٤ تموز/يوليه، عرض السفير هارديب سينغ بوري، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، تقرير اللجنة المقدم كل ١٢٠ يوماً. وأشار في إحاطته، في جملة أمور، إلى العناصر الرئيسية الواردة في التقارير النهائية لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، أوغسطين ماهيغا، بشأن التقدم المحرز في العملية السياسية والحالة الأمنية في الصومال في المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية.

واتفق أعضاء المجلس على أهمية تنفيذ خريطة الطريق وإنهاء العملية الانتقالية ضمن المواعيد النهائية المحددة. وأكدوا أهمية المضي قدماً في تنفيذ المهام المتبقية، وبخاصة ما يتعلق منها بالجمعية التأسيسية الوطنية، واعتماد الدستور واختيار أعضاء البرلمان الاتحادي الصومالي. وبالمثل، أقرُّوا بالحاجة إلى مواصلة دعم الصومال واعتماد تدابير ضد من يعملون على تقويض عملية السلام والمصالحة. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الانتهاكات المستمرة للحظر العام على توريد الأسلحة التي أبلغ عنها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وأكدوا أهمية التوصل إلى التنفيذ الكامل للقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وإيلاء الاهتمام الواجب للمعلومات المقدمة من الفريق بشأن التحويل المحتمل لوجهة المعونة الإنسانية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) الذي مدّد بموجبه ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، المنشأ عملاً بالقرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، لفترة ١٣ شهراً، حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقرر المجلس أيضاً أن يمدد لفترة اثني عشر شهراً الاستثناء لأسباب إنسانية من الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء في الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

وفي اليوم نفسه، أصدر أعضاء المجلس بياناً للصحافة رحبوا فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق والاتفاقات المرتبطة بها، ونشر مشروع الدستور الجديد واختيار الأعضاء الـ ٨٢٥ للجمعية التأسيسية الوطنية التي انعقدت في ٢٥ تموز/يوليه. وحث المجلس المؤسسات الاتحادية الانتقالية والموقعين على خريطة الطريق على مضاعفة جهودهم لإنجاز المهام الواردة في خريطة الطريق، وإظهار تقدم ملموس في الوفاء بتعهداتهم في الوقت اللازم وبطريقة فعالة. وأكد أعضاء المجلس ضرورة تحسين الشفافية والإدارة الماليتين للمساعدة في إرساء أسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل في الصومال.

### تقارير الأمين العام عن السودان

في ٣ تموز/يوليه، استمع المجلس في إطار مشاورات غير رسمية إلى إحاطة قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان وجنوب السودان. وتناولت المفوضة السامية أوجه القصور والتحديات على الصعيد الوطني، فضلاً عن أثر التوترات المستمرة بين البلدين في تمتع السكان المدنيين بحقوق الإنسان، بما في ذلك القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية، والتقارير التي تفيد بوقوع ممارسات عنف ضد النساء والأطفال، ووصول المساعدات الإنسانية بشكل محدود.

وفي ٣ تموز/يوليه أيضاً، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدمت هيلده ف. جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام لجنوب السودان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إحاطة إلى المجلس عشية الذكرى السنوية الأولى لاستقلال جنوب السودان وإنشاء البعثة. وأبلغت الممثلة الخاصة المجلس عن التقدم الذي أحرزته حكومة جنوب السودان، وعن تنفيذ ولاية البعثة، وركزت أيضاً على المجالات الهامة التي تتطلب مزيداً من العمل لضمان سلام مستدام في البلد. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في جنوب السودان.

وفي ٥ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٧ (٢٠١٢) الذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وفي ١٠ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات بشأن تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). واستمع المجلس إلى إحاطة لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، الذي أفاد أنه لم يسجل وقوع أعمال عنادية كبيرة، وأن حدة الخطابات المؤججة للمشاعر قد خفت، وذكر أن الوضع لا يزال متوتراً بين البلدين. وقال أيضاً إنه تم إحراز تقدم حيث إن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي قد وافقت على اختصاصات لجنة المراقبين العسكريين المشتركة، مشدداً على أن جميع الآليات والقرارات الواردة في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ يجب أن تُنفذ. وقال أيضاً إن البلدين قد تعهدا بنشر فوري للمراقبين الوطنيين لديهما في المقر المؤقت للآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها في أسوسا، إثيوبيا، لكن نشرهم لم يتم حتى الآن.

ونوه أعضاء المجلس بالتقدم المحرز لكنهم كرروا الإعراب عن قلقهم إزاء بطء تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأكدوا أيضاً ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة الحدود الآمنة المتروعة السلاح والآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها.

وفي ١٨ تموز/يوليه، عُقدت جلسة خاصة استمع خلالها المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى إحاطة قدمتها مارغريت كاري، مديرة شعبة أفريقيا الأولى في إدارة عمليات حفظ السلام.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2012/548). وقدم الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، إبراهيم غميري، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة. وركز على التطورات الرئيسية الأخيرة المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية في المنطقة، ولا سيما تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وخلال المشاورات غير الرسمية التي أعقبت تقديم الإحاطة، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في دارفور وحلّوا مجريات الأحداث.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، استمع المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها هابيلي منقريوس، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، بشأن التطورات الأخيرة في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ووصف المفاوضات الجارية ضمن الإطار الزمني المحدد في القرار، وقال إن المفاوضات كانوا يركزون على المسائل الأمنية، رغم اتخاذ خطوات بشأن المسائل الأخرى التي لم يُت فيها. وأكد أعضاء المجلس أهمية الإنجازات التي تحققت حتى الآن، والحاجة إلى كفالة إحراز تقدم في تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وفي ٣١ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢٠٦٣ (٢٠١٢) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة لفترة ١٢ شهرا أخرى. وأُخذ القرار بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت.

### السلام والأمن في أفريقيا (مالي)

في ٥ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع، في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا" القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) المتعلق بالحالة في مالي، الذي تناول فيه مختلف جوانب الأزمة الجارية في البلد، بما في ذلك إعادة إرساء النظام الدستوري والتهديدات المحدقة بسلامة أراضي مالي، وأعرب عن تأييده الكامل لكل الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية في مالي، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة وبلدان أخرى في المنطقة والأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لمشكلات البلد المتعددة.

### غرب أفريقيا

في ١١ تموز/يوليه، تلقى المجلس تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/510) واستمع إلى إحاطة قدمها سعيد دجنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب. كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشار الممثل الخاص إلى الحالة الهشة في المنطقة دون الإقليمية، نظرا لانعدام الاستقرار السياسي في مالي وغينيا - بيساو، وكذلك الحالة الأمنية غير المستقرة وضرورة التصدي للتهديدات العابرة للحدود والشاملة. وأشار إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية في منطقة الساحل ككل، وأكد ضرورة وضع استراتيجية مشتركة وشاملة بشأن المنطقة.

وأفاد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات تزايدت في غرب أفريقيا. وأشار إلى أن غرب أفريقيا لم تعد فحسب ممر عبور للمخدرات غير المشروعة إلى أوروبا والمناطق الأخرى وإنما أصبحت وجهة نهائية. ورأى أن من الضروري تخصيص مزيد من الموارد للوقاية ومعالجة متعاطي المخدرات، وأعرب عن قلقه إزاء تنامي أخطار الإرهاب، والقرصنة وغيرهما من الأنشطة الإجرامية في المنطقة.

وأقر أعضاء المجلس بالحالة الهشة وغير المستقرة التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية، وأعربوا عن قلقهم إزاء إمكانية حصول تراجع في ما تم إحرازه مؤخرا من مكاسب على

صعيدي السلام والاستقرار. وأكد عدة أعضاء أهمية مواصلة تعزيز القدرات الوطنية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود من خلال مبادرات إقليمية. وحث عدة أعضاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة دعم البلدان في المنطقة خلال الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٢. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة الساحل، ودعوا إلى اعتماد استراتيجية شاملة للتصدي لهذه التحديات.

## أوروبا

### قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

في ٥ تموز/يوليه، عقدت جلسة خاصة استمع خلالها المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى إحاطة قدمتها ليزا بونتهايم، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة.

وفي ١٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للنظر في تقرير الأمين العام المتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2012/507). وقدمت الممثلة الخاصة والمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، الكسندر داونر، إحاطتين إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. وأكدت الممثلة الخاصة أن من شأن المشاركة النشطة للجانبين مع البعثة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة أن يحسن الحالة الأمنية، وأكدت أيضا ضرورة تجنب عودة التوتر للظهور، لا سيما بخصوص اكتشاف موارد طاقة في الآونة الأخيرة قبالة ساحل قبرص. وفي حين أشارت إلى أن الحالة في المنطقة العازلة تظل هادئة ومستقرة، فإنها أعربت عن قلقها إزاء استمرار الخطر الذي تشكله الألغام في قبرص، وذكرت أنه ليس هناك وقف رسمي لإطلاق النار. وأفاد المستشار الخاص أنه ليس هناك اتفاق بين الطرفين على سبل المضي قدما في عملية التفاوض، وأن القبارصة الأتراك أعربوا عن رأيهم بأنه في حين تتولى قبرص رئاسة الاتحاد الأوروبي لن تكون ثمة ضمانات بأن الحوار سيستمر. وأفاد أن اللجان التقنية عادت إلى العمل طوعيا وأن كلا الطرفين عين جهته للتنسيق فيما يتعلق بكل موضوع.

ورحب أعضاء المجلس باستئناف أنشطة اللجان التقنية؛ وسلموا بأهمية ما أحرز من تقدم في إزالة الألغام. ورحبوا بالدور الهام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على الأرض، وأيدوا توصية الأمين العام بتمديد ولايتها.

وفي ١٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢٠٥٨ (٢٠١٢) الذي مدد بموجبه وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واتخذ القرار بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع عضوين عن التصويت.

## بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ١٧ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس عن بعض الأحداث العنيفة التي وردت في التقارير الصحفية الدولية، منها حادث عنيف وقع في ٦ تموز/يوليه أسفر عن مقتل زوجين صربيين عادا مؤخرًا إلى كوسوفو. وأعرب أعضاء المجلس عن استيائهم من أعمال العنف تلك، كما أعربوا عن ثقتهم في أن السلطات ستسرع بإجراء تحقيق كامل في الحادث لكشف المسؤولين عنه وإحالتهم إلى العدالة. وعبروا كذلك عن أسفهم لما زعم وقوعه من حوادث عنف إثني وسلموا بأن تلك الحوادث تسهم في زيادة التوترات. واتفق المجلس على أهمية الحصول على معلومات مفصلة وموثوقة بشأن الحوادث على الأرض.

## الهجوم الإرهابي في بلغاريا

في ١٩ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانًا للصحافة يدين فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه وأدى إلى مقتل العديد من المواطنين الإسرائيليين والبلغاريين وإصابة كثيرين آخرين منهم بجروح. وأكد أعضاء المجلس مجددًا أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وكرروا تأكيد عزمهم على التصدي للإرهاب بجميع أشكاله، ووفقًا للمسؤولية الموكلة إلى المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأكدوا ضرورة تقديم منفذي هذا العمل الإرهابي البغيض ومدبريه ومموليه ورعاته إلى العدالة.

## آسيا

### الحالة فيما يتعلق بالعراق

في ١٩ تموز/يوليه، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وعرض على المجلس التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/535). وشارك في الجلسة الممثل الدائم للعراق. وسلط الممثل الخاص في ملاحظاته الضوء على الدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في العراق، مشددًا على أنه لا يزال يوجد الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. وأشاد بالتقدم الذي أحرزه العراق خلال العام الماضي، ولكنه حذر من أن يعيق الجمود السياسي إحراز تقدم في تنمية البلد. وبخصوص مخيم أشرف، أعرب

الممثل الخاص عن قلقه إزاء التأخر في نقل سكانه إلى مخيم الحرية، قبل إعادة توطينهم في بلدان أخرى. وحث سكان مخيم أشرف على التعاون مع السلطات العراقية وعلى الانتقال من المخيم. كما دعا الدول الأعضاء إلى إتاحة الفرص لإعادة توطين من تنطبق عليهم الشروط من سكان المخيم السابقين.

وأشار السفير حامد البياتي، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، إلى أن السلطات العراقية تواصل بذل جهود مكثفة لكسر الجمود السياسي الحالي، وأنها تسعى إلى التقريب بين مختلف وجهات النظر السياسية وتجنب التمييز. وفيما يخص التزامات العراق المتبقية المتعلقة بالكويت امتثالاً لقرارات مجلس الأمن؛ فقد ذكر أن بلده ما زال ملتزماً بتسوية جميع المسائل المعلقة مع الكويت، من خلال العلاقات الودية والمفاوضات.

وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت ذلك، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في العراق وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ووصف الأعضاء الحالة السياسية العامة في العراق بالهشة، وكرروا التأكيد على وجوب عقد المؤتمر الوطني في أقرب فرصة ممكنة، وأشاروا إلى أن الأمن لا يزال يشكل تحدياً كبيراً يتعين التصدي له.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة سنة واحدة.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها، في إطار مشاورات مغلقة، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. ووصفت الحالة بالخرجة، وأعربت عن أسفها لاستمرار استخدام الطائرات العمودية والمدفعية الثقيلة ضد المدنيين. واشتكت من أن الهلال الأحمر العربي السوري واجه صعوبات في تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. كما شجبت الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لعدة آلاف من الأشخاص من قبل الحكومة فضلاً عن اختطاف وخطف المدنيين وأفراد الأمن، وغير ذلك من أشكال الإساءات والانتهاكات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان.

وفي ١٠ تموز/يوليه، عُقدت جلسة خاصة استمع فيها المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وفي ١١ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات مغلقة قدم فيها كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. وقدم إحاطة للمجلس أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

ودعا المبعوث الخاص المشترك إلى أن يمارس المجلس ضغوطا مشتركة ومستمرة على الأطراف وإلى إمكانية أن تترتب عواقب على عدم الامتثال. وفيما يتعلق بنتائج الاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه، قال إن المجموعة دعت إلى التنفيذ الشامل لخطة النقاط الست والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وحثت الأطراف كافة على أن تعيد الالتزام بالوقف الدائم للعنف المسلح بجميع أشكاله على الفور ودون انتظار لإجراءات من جانب الأطراف الأخرى. واتفقت المجموعة أيضا على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية"، وعلى أن تتضمن أي عملية انتقالية إقامة هيئة حكم انتقالية تقوم على أساس الموافقة المتبادلة وتملك كامل السلطات التنفيذية وترمي إلى تهيئة بيئة محايدة يمكن أن تتم فيها عملية انتقالية. وحث الجميع على العمل سويا لكفالة الالتزام الكامل من جانب الأطراف قولاً وفعلاً. وأشار إلى زيارته إلى المنطقة، حيث طرح في دمشق المسائل مباشرة على الرئيس الأسد. وكذلك في طهران حيث أجرى مشاورات مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية. وزار العراق أيضا. وأعرب عن عزمه على مواصلة المشاورات الإقليمية، بما في ذلك مع المملكة العربية السعودية. وأبلغ المجلس أيضا بأن ناصر القدوة، نائب المبعوث الخاص المشترك، حضر اجتماعا لمجموعات المعارضة في القاهرة.

وعرض وكيل الأمين العام تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وأشار إلى استمرار الأطراف في انتهاج سبيل الحل العسكري للأزمة. ويتعين بالتالي إعادة النظر في فعالية البعثة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أوقفت البعثة أنشطتها نظرا لتصاعد حدة أعمال العنف المسلح في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وأدى هذا التصعيد إلى الحد من قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وأفاد وكيل الأمين العام أنه استنادا إلى تجربة البعثة حتى الآن، وفي سياق العنف الواسع النطاق على الأرض، أوصى الأمين العام ببعثة تركز على الأنشطة المفيدة في بناء الدعم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك. وستُنشر البعثة في دمشق. وسيتولى عنصر قليل من المراقبين العسكريين دعم الأنشطة التي يقودها مدنيون والقيام بزيارات إلى مواقع الحوادث من أجل إجراء مهام تقصي الحقائق والتحقق.

وأشار أعضاء المجلس إلى اجتماع فريق العمل في جنيف وبيانه الختامي. وعُرض مشروعا قرارين.

وفي ١٩ تموز/يوليه، لم يُعتمد مشروع نص (S/2012/538) مقدم من ألمانيا والبرتغال وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب صوتين معارضين لعضوين دائمين. ونال النص ١١ صوتاً مؤيداً ومعارضة عضوين وامتناع عضوين عن التصويت.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢) الذي جدد بموجبه ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوماً، وأهاب بالأطراف أن تضمن سلامة أفراد البعثة، وأعرب عن استعداده لتجديد ولاية البعثة بعد ذلك شريطة أن يقدم الأمين العام تقريراً يؤكد مجلس الأمن يفيد فيه بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وتخفيض جميع الأطراف مستوى العنف بالقدر الكافي الذي يتيح للبعثة أداء ولايتها.

وفي ٢ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة، واستمع إلى إحاطة قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة. وذكرت أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي دخل عامه السادس، يسبب قيوداً شديدة على الحقوق الأساسية، وكاد يقضي على آفاق التنمية الاقتصادية في غزة، وأدى إلى الاعتماد غير الضروري على المساعدة الإنسانية. وأدانت، في الوقت نفسه، الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة، ووصفته بأنه يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالتوسيع المطرد للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أشارت إلى أن القانون الدولي يحظر صراحة مثل هذه الأعمال. وأعربت عن قلقها إزاء أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وأشارت إلى السياسات التمييزية من قبيل وجود نظامين قانونيين منفصلين؛ وبنيتين تحتيتين منفصلتين؛ وسلسلة من القيود على الحركة لا تطبق إلا على الفلسطينيين. وأشارت إلى أن معاملة إسرائيل للسجناء أو المحتجزين الفلسطينيين وظروف سجنهم واحتجازهم تستحق الاهتمام من المجتمع الدولي.

وأدان بعض أعضاء المجلس توسيع المستوطنات الإسرائيلية واصفين إياه بغير قانوني وفقاً للقانون الدولي، فيما أدان البعض أيضاً إطلاق الصواريخ من غزة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن الحاجة الملحة إلى إقامة حوار حقيقي بين الطرفين.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد المجلس المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات

في المنطقة. وأشار إلى أن شهر حزيران/يونيه تميز بإجراء مباحثات مباشرة هادئة بين الطرفين في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير من شأنها تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المحادثات وتمهيد الطريق لاتصالات رفيعة المستوى. وقال إن مبعوثي المجموعة الرباعية ظلوا على اتصال وثيق بعضهم مع بعض ومع الطرفين، وتم إجراء عدد من الزيارات الرفيعة المستوى. وأعرب عن قلقه إزاء إعلانات بناء مستويات جديدة لأن ذلك يمثل انتهاكا آخر للالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق. وحذر المنسق الخاص من أن الوقت بدأ ينفد لإنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وشجع الطرفين على بذل كل جهد ممكن للتغلب على العقبات واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للمشاركة الجادة.

وأشار المنسق الخاص إلى الأحداث الإقليمية، فكرر الإعراب عن دواعي قلقه إزاء العنف في الجمهورية العربية السورية، وارتفاع حصيلة القتلى، وكذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وذكر بأن إدارة عمليات حفظ السلام أبلغت، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، عن توغلات وعمليات لقوات الأمن السورية المسلحة داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، مشيرا إلى أن هذه الأعمال تمثل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. وذكر عدة حوادث في مناطق مختلفة من لبنان مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن ترحيبه بالتزام قادة البلد بحماية لبنان من تأثير التوترات الإقليمية.

وشارك في المناقشة أعضاء مجلس الأمن، والمراقب الدائم لفلسطين، ونائب الممثل الدائم لإسرائيل، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و ٢٢ وفدا آخر.

وأكدت الدول الأعضاء على أهمية استئناف الحوار والمفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وأدان بعض الأعضاء بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ودعا بعض الأعضاء إلى بذل مساع دبلوماسية حثيثة لتحقيق سلام دائم في المنطقة على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وانطلاقا من الاتفاقات والالتزامات السابقة. وأكد مختلف الأعضاء على دور المجموعة الرباعية في دعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

## اليمن

في ١٧ تموز/يوليه، استمع المجلس، خلال جلسة مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمها جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، حيث قدم التقرير الأول للأمين العام

عملاً بالقرارين ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢٠١٤ (٢٠١١). وأشار إلى أن الوضع لا يزال بالغ التعقيد ويعزى ذلك أساساً إلى خطورة الحالة الإنسانية، وتوسع سيطرة المتمردين في الشمال، وتنامي الاتجاهات الانفصالية وما يرتبط بها من جماعات مسلحة في الجنوب، والتهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات الإرهابية.

وأعرب عن القلق إزاء التحديات التي تواجه عملية الانتقال السياسي نتيجة للاختلافات بين الأطراف. وأكد أن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان جميع الأطراف في اتفاق الانتقال على استعداد لتخطي خلافاتها، والعمل سوياً في سبيل هدف مشترك. وقال إن اتفاق الانتقال الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ يضم أربع خطوات رئيسية، هي (١) إقامة عملية تحضيرية شاملة لعقد مؤتمر للحوار الوطني؛ (٢) إجراء حوار وطني؛ (٣) تجسيد نتائج الحوار في دستور جديد؛ (٤) إجراء انتخابات عامة بموجب الدستور الجديد.

وأشاد أعضاء المجلس بجهود المستشار الخاص. كما اتفقوا على أن الحالة في اليمن لا تزال تطرح تحديات خطيرة للسلام والأمن في المنطقة. وأثنوا على الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية، ولا سيما الجهود التي يبذلها الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، التي أدت إلى تحقيق مكاسب هامة في التصدي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

#### القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦): قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ١٧ تموز/يوليه، استمع المجلس، في إطار مشاورات غير رسمية، إلى إحاطتين قدمهما ديريك بلامبلي، المنسق الخاص لشؤون لبنان، وهيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وشدد المنسق الخاص على الدور الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الحفاظ على الهدوء على امتداد الخط الأزرق. وأكد على أن المناسبات التذكارية الفلسطينية، التي كانت تشهد أحداثاً خطيرة في الأعوام الماضية، قد تمت بسلام. وأشار إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل احتلاله لجزء من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها والواقعة شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكد أنه وقعت عمليات عرقلة منعزلة لحركة القوة أسفرت في إحدى المناسبات (١٠ نيسان/أبريل) عن تعريض سلامة وأمن أفرادها للخطر، مما تسبب في إصابة أحد موظفي القوة بجروح طفيفة. وشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف سيادة لبنان وسلامته الإقليمية احتراماً تاماً وفقاً للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ورحب أعضاء المجلس بمبادرة الرئيس ميشيل سليمان باستئناف جلسات الحوار الوطني. كما أشادوا بجهوده وجهود الزعماء الآخرين من جميع الانتماءات السياسية لضبط أي توتر سياسي أو طائفي قد يؤثر على لبنان بسبب الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة احترام جميع الأطراف سيادة لبنان وسلامته الإقليمية احتراماً تاماً.

وبعد الجلسة، أصدر المجلس بياناً للصحافة شدد فيه على ضرورة المضي قدماً في جميع المسائل المعلقة في إطار تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ورحب أعضاء المجلس بمبادرة الرئيس سليمان لاستئناف الحوار الوطني، وتطلعوا إلى أن تستمر هذه العملية. وأكدوا أهمية الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية، ولسلطة الدولة اللبنانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

### أفغانستان

في ٢٣ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً صحفياً يرحب فيه بمؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه، وباستنتاجاته (انظر S/2012/532). وأشاد المجلس بالتقدم الملحوظ الذي حققته أفغانستان بدعم ثابت من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وكرر الإعراب عن تأييد القرار المتفق عليه في بون بتنفيذ عقد للتحويل (٢٠١٥-٢٠٢٤) توطد خلاله أفغانستان سيادتها وتعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها. ورحب أعضاء المجلس، مع اعترافهم بما ينتظر أفغانستان من تحديات، بالتبرعات السخية التي قدمها المجتمع الدولي خلال مؤتمر طوكيو والتي تفوق ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥. ورحب أعضاء المجلس أيضاً باعتماد إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي أكدت فيه حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من جديد التزامهما المتبادلة. واعترف أعضاء المجلس أيضاً بالدور المتزايد الذي تؤديه البلدان المجاورة والإقليمية، فضلاً عن الشركاء الجدد من أجل التنمية المستدامة في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها.

### المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

#### بناء السلام بعد انتهاء النزاع

عقد مجلس الأمن، في ١٢ تموز/يوليه، مناقشة مفتوحة بشأن "بناء السلام بعد انتهاء النزاع" للنظر في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها الخامسة (S/2012/70)، ولإتاحة الفرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات المواجهة وتحديد إمكانيات اضطلاع اللجنة بمهامها الأساسية الثلاث، وهي المراقبة السياسية والاتصال والدعم؛ وتعبئة الموارد؛ وتعزيز الاتساق. وترأست

المنافشة ماريا أنخيلا هولغوين، وزيرة خارجية كولومبيا. وعُمدت ورقة مفاهيمية أعدتها كولومبيا بوصفها الوثيقة S/2012/511. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام الذي أبرز الإنجازات الهامة للجنة بناء السلام والتشكيلات الست القائمة، فضلا عن التحديات التي لا تزال ماثلة. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن على اللجنة أن تستفيد من تركيبتها الفريدة بوصفها هيئة حكومية دولية لحشد الموارد والتركيز على الإجراءات الرامية إلى تعزيز بناء السلام على المدى الطويل، وأن تسهم في تعزيز الالتزام الدولي بالبلدان المعنية. وشدد أيضا على ضرورة قيام الدول الأعضاء بدعم صندوق بناء السلام.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من كل من أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش؛ ويوجين - ريتشارد غاسانا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا؛ ويواكيم فون أمسبرغ، نائب الرئيس ورئيس عمليات الشبكات والسياسات والخدمات القطرية بالبنك الدولي.

وذكرت وزيرة خارجية كولومبيا أن لدى اللجنة إمكانيات ضخمة لوضع الآليات والطرائق الكفيلة بتعزيز تبادل المعارف والخبرات، وأنها تمثل أيضا منتدى لتوفير المساعدة التقنية. وكذلك عليها أيضا توجيه الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تعزيز المؤسسات الوطنية أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج تكفل استدامة أنشطة بناء السلام استنادا إلى مبدأ تولي البلدان زمام المبادرة مع إيلاء اهتمام خاص لبناء المؤسسات والقدرات، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأبرزت دور المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية العاملة على تحفيز الانتعاش وبناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية للبلدان التي تمر بعملية الانتقال إلى حالة سلام.

وأدلى ما يزيد على ٤١ متكلمًا ببيانات. واقترح أعضاء المجلس عددا من التحسينات، بما في ذلك تعزيز جهود التنسيق بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ وتعضيد هيكلية بناء السلام وآليات التمويل.

### الحوار التفاعلي غير الرسمي

بعد المناقشة المفتوحة المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع، عقد المجلس جلسة حوارية في ١٣ تموز/يوليه. وحضر الجلسة كل من أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش؛ وجيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ وهيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وإجيفيوم أوتوبو، ممثل مكتب دعم بناء السلام؛ ورؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام لكل من بوروندي (الممثل الدائم لسويسرا)، وسيراليون (الممثل الدائم لكندا)، وغينيا (الممثل الدائم للكسمبرغ)، وغينيا -

بيساو (الممثلة الدائمة للبرازيل)، وليبريا (الممثل الدائم للسويد)، وممثل اليابان، بصفتهم رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة من لجنة بناء السلام، وممثلو كل من بوروندي وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو.

وتركزت الجلسة الحوارية على المسائل المتعلقة بكيفية زيادة فعالية عمل لجنة بناء السلام، وما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف. وفي حين أُقر بمبدأ تولي البلدان زمام المبادرة باعتباره المبدأ الأساسي في جهود بناء السلام، فقد جرت مناقشة متوقّدة بشأن المقترحات المختلفة لتحقيق كامل إمكانات اللجنة وتوحيد جميع الشركاء على استراتيجيات مشتركة. ومن بين العناصر التي أقر بها المشاركون ضرورة الالتزام المتواصل لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة العالمية ذات الصلة؛ والمواكبة والتواصل السياساني القويان؛ والفصل الواضح للمهام بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين؛ والحاجة إلى وسائل مبتكرة للتمويل والدعم، وتحديدًا تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعلن رئيس لجنة بناء السلام أنه سيُعِدُّ موجزًا للمناقشة ويقدمه إلى المجلس لمواصلة تحليله والنظر فيه.

### الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

في ١٩ تموز/يوليه، وعقب إجراء مشاورات غير رسمية على مستوى الخبراء في ٦ تموز/يوليه، قدم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى إلى المجلس تقريراً شفويًا عن مسألة الولايات ودورات الإبلاغ. وشملت المعلومات التقييم الذي أجراه الرئيس بنفسه فيما يخص طرق تحسين الوضع القائم، فضلًا عن تقديم توصيات معينة.

### دور المحاكم والهيئات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب

أصدر المجلس، في ٥ تموز/يوليه، بيانًا للصحافة بشأن دور المحاكم والهيئات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب. وأشار المجلس إلى مساهمة المحاكم المختصة والمختلطة، والمحكمة الجنائية الدولية، ودوائر المحاكم الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، رحب المجلس ببدء عمل فرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأكد أن إنشاء الآلية عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) أمر أساسي لضمان أن لا يترك إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الباب مفتوحاً أمام الإفلات من العقاب لبقية الهاربين وأولئك الذين لم تُستكمل محاكمتهم أو طعنهم. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أهمية تعاون الدول مع هذه المحاكم والهيئات القضائية وفقاً للالتزامات كل منها.